

المضمرة في الخطاب: قراءة في منظور كاثرين كيربرايت أوريكيوني

Implicit in speech; Reading through the Perspective of Kerbert-Orecchione, Catherine

د. صوبان محمد¹

كلية اللغات والآداب والفنون-جامعة ابن طفيل-القنيطرة/ المغرب

saoudane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/15 تاريخ القبول: 2022/02/15 تاريخ النشر: 2022/03/01

ملخص:

تسعى هذه المساهمة إلى تقديم قراءة تركيبية لمشروع الفرنسية كاثرين كيربرايت أوريكيوني في مجال التداوليات مع التركيز على مفهوم "المضمرة" في أعمالها وبالأخص كتابها الرائد الذي يحمل العنوان نفسه. وتهدف إلى التعريف بهذا المفهوم التداولي وأنواعه وأقسامه والكفايات التأويلية اللازمة لفهمه وتأويله. وتنطلق من فرضية أن الكاتبة تعد من أبرز من تناول هذا المفهوم ضمن النظرية التداولية وتحليل الخطاب عموماً.

انطلقنا في هذه القراءة ابتداء من التمييز بين منطقة المضمرة والصريح في الخطاب، يلي ذلك تعريف المضمرة وأنواعه؛ المسلمات والفرضيات والاستدلال والضماني. ثم الكفايات اللازمة لتأويله. وقد كشفت القراءة غنى منظور الكاتبة لهذا المفهوم في التداولية الحديثة.

كلمات مفتاحية: المضمرة، الصريح، الافتراض، الاستدلال، الكفايات.

Abstract:

¹ - المؤلف المرسل: صوبان محمد، الإيميل: saoudane@gmail.com

This contribution aims to provide a synthetic reading of Catherine Kerbright Oricione's project in the field of pragmatics, with a focus on the concept of "implicit" in her work, especially her pioneering book of the same title. It aims to introduce this deliberative concept, its types and divisions, and the interpretive competencies necessary for its understanding and interpretation. It stems from the premise that the writer is one of the most prominent people who dealt with this concept within the deliberative theory and discourse analysis in general.

In this reading, we relied first on the distinction between the implicit and explicit area in discourse, followed by the definition of implicit and its types; Postulates, hypotheses, inference and implicit. Then the competencies needed to interpret it. The reading revealed the richness of the writer's perspective on this concept in modern pragmatics.

Keywords: Implicit, explicit, assumption, inference, competencies.

تقديم:

يحمل الخطاب اللغوي الطبيعي، أي خطاب، قيما خطابية متعددة ومتنوعة لدرجة يصعب حصرها وتحديدها لما تتسم به من تداخل وغموض والتباس تستعصي على التحديد والوصف الدقيقين. وتتنوع تلك القيم إلى قيم حرفية، وغير حرفية، ومن جهة أخرى تتنوع إلى قيم بينة تشكل مبدئيا الموضوع الحقيقي للقول. ومضمرة أي أنها لا تشكل مبدئيا الموضوع الحقيقي للقول، وتتنوع من جهة ثالثة إلى قيم تعينية وتضمينية وهي قيم إضافية ودائرية وهامشية. هذه القيم لا ينفي بعضها بعضا، ولكنها تتضافر في كل قول طبيعي وتطفو على سطح الخطاب بدرجات متفاوتة. يمكن للقول أن يحمل قيما حرفية وغير حرفية، بينة ومضمرة، تعينية وتضمينية، لكن قيمة بعضها ستكون مقدمة على الأخرى، فالقيم الحرفية مثلا قد تكون بينة ولكنها غير تعينية، كما أن "القيم غير الحرفية" تكون تضمينية وأحيانا تعينية. ولك أن تتخيل كم من القيم الخطابية يمكن استخلاصها كلما نظمنا بعض هذه الوجوه.

تكشف هذه القيم عن نفسها في تفاعل مستويي الخطاب المحددين في التركيب والاستعمال، وهو نفس التمييز الذي أقيم بين نوعين من المضمرة؛ "الأول دلالي يمكن استخلاصه من الركائز اللغوية فقط، والثاني تداولي يقتضي استخلاص معناه الخفي ربط القول بسياق التخاطب"¹. وإذا كان من الصعب، لهذا الاعتبار، التمييز بشكل نهائي بين الحدود التي تفصل المناطق الخاصة بكل من الدلالات والتداوليات، فإنه من الصعب كذلك الفصل بين القيم التي يفرضها التداول وتلك التي تلزم من جهة الدلالة؛ ذلك أن "مسألة معرفة الحدود الدقيقة التي تفصل بين المعطيات اللغوية التي تخدم الدلالة وغير اللغوية"⁽²⁾ التي تخدم التداول أمر بالغ الصعوبة إن لم نقل باستحالته.

1. الصريح والمضمرة في الخطاب

يمكن القول مبدئياً، إن تحديد المحتويات المضمرة وتمييزها عن المحتويات البينة أمر بالغ الخطورة ودونه صعاب كثيرة، لأنه، وكما سبق، من الصعب تحديد القصد التواصلية الذي يحمله الخطاب والطريقة التي قدم بها، إذ يظل الخطاب الصريح حالة نادرة بالنسبة إلى الخطاب المضمرة ذي الدلالات الهامشية.

مكمن الصعوبة إذن يتجلى، ليس فقط، في مظاهر الخطاب/ القول البينة والمضمرة والحدود بينهما، وإنما كذلك من جهة التأويل الذي هو الآلة الفاعلة في هذه المحتويات، فحسب المبادئ المعروفة في التأويلية الحديثة، إن "معنى القول ليس شيئاً موجوداً في القول من حيث الأصل، ولا حتى إنه معنى أودعه المتكلم فيه فعلاً، بل إنه ما يخيل إلى المحاور أن المتكلم رمى إليه في هذا القول أو من خلاله...يختلف المعنى المستخرج لدى فك الترميز اختلافاً ملموساً عن المعنى المقصود لدى الترميز...إذا كان المحاور يستعيد، أثناء

فك الترميز، بعض الفرضيات حول عمل المتكلم الترميزي، فإن هذا الأخير يكون يستبق، لدى الترميز، بعض الفرضيات حول عمل فك الترميز الذي يقوم به المحاور⁽³⁾.

إن الأقوال المرمزة والمؤولة، قد لا تحمل في طياتها كل ما يجعلها تأول تأويلا يماثل بين وجهتي نظر المتفاعلين في الخطاب ويطابق بين قصديهما؛ المنتج والمفهوم. وذلك طبيعي؛ لأن مرتكزات هذه الأقوال لا تكون لغوية دائما، إذ يشكل الجانب اللغوي في حالة المحتوى الصريح والمضمّر، بخاصة، جزءا يسيرا جدا، وتشكل الافتراضات والمسكوت عنه والقيم الاجتماعية والثقافية وقوانين التفاعل التواصلي الجزء الأكبر، وبالتالي المتحكم الأكبر في عملية الترميز وفك الترميز، وفي النهاية الاختلاف في الكفاءات بين المتكلم والمحاور.

لكن يمكن القول من جهة ثانية: "إن وجود المحتويات البيئية يسبق منطقيا وجود المحتويات المضمرة، نظرا إلى أن وجود هذه الأخيرة يفترض، من طرف واحد، وجود المحتويات البيئية بغية أن تضاف لها وأن تحولها عند الاقتضاء لخدمة مصالحها"⁽⁴⁾. كما أن الأولى لها حامل لغوي بين من ظاهر اللفظ/ القول، لذلك تتخذ وضع القيم الأولية. وبما أنها تفترض من طرفين اثنين؛ المتكلم والمخاطب فهي مبدئيا الوحيدة المستحقة لأن تشكل موضوع التبادل الكلامي، لكن أنى للخطاب الطبيعي هذه الصرامة المنطقية. فمن الخطأ أن نعتبر أن المحتوى المضمّر لا ينتمي إلى القول، والقول بأن المحتوى الحرفي البين هو المنتهي حصرا إلى القول، لأن المحتوى "الذي يستخرجه المرء من القول هو من حيث المبدأ وبشكل عام هو الذي يفترض أن المتكلم يرمزه"⁽⁵⁾. وبغض النظر عن ترميزه له باعتماد "التصريح" أو "الإضمار". ف"ليست التبعية المنطقية لنوع من أنواع المحتوى إلى محتوى آخر منوطة بالضرورة بأهمية هذا المحتوى الدنيا في طرق العمل الكلامية"⁽⁶⁾. إن أهمية المحتويين؛ الصريح والمضمّر، على مستوى واحد من الأهمية، كل حسب سياقه ومقتضيات اللجوء إليه. ذلك أن "المحتويات المضمرة لا تختلف عن المحتويات البيئية

باختلاف طبيعتها؛ إذ من الممكن أن نعبر عن الأشياء نفسها بصيغة المضممر كما بصيغة البين، بل باختلاف وضعها- أي، بطريقة تقديمها وحلولها في القول، فما أن نتحقق من وجود محتوى مضممر ما في أحد الأقوال علينا تحديد الصيغة التي يتمحور حولها وجوده"⁽⁷⁾. إن ما يحددها، إذن، هو وضعها وطبيعتها؛ هل هي من القضايا الأساسية للتفاعل الخطابى والتي تم السكوت عنها، أو تنتمي إلى ما هو مضمن في الخطاب، أو إلى ما لا بد منه لاستخلاص هذا المضمن عن طريق الاستدلال عليه من المنطوق.

2.1. مفهوم المضممر

يشكل المضممر حسب الاعتبارات السابقة أحد أشكال عمل الخطاب الطبيعي الأكثر مراوغة واستعصاء على الضبط والتقنين، نظرا لطبيعته المعرفية. لذلك يعتبر السعي إلى السيطرة على المحتويات المضمرة وبالتالي وصف طريقة عملها التي لا يمكن معالجتها بشكل ملائم خارج إطار التداولية محفوفًا بالمخاطر. لأنها من النمط الذي يتم ترسيخه وتثبيته في القول "بشكل غير مباشر، وإضافته إلى محتوى جد منظم (أو أكثر) من دون أن يكون له دال خاص به- ما خلا في الحالة التي نعتبر فيها أن هذا الدال موجود بالقوة ولكنه ممحو ظاهريا، أي أنه محذوف"⁽⁸⁾. فمجاله إذن، ما "يستخلص من تلفظ ما، المحتويات التي لا تشكل من حيث المبدأ الهدف الحقيقي للكلام ولكن تظهر من خلال المحتويات الصريحة"⁹. وأقدم تعريف وقفنا عنده للمضممر كان لفوريتيير Furetière في القرن السابع عشر، يقول فيه بأن المضممر "عنصر" ينطبق على ما يتم احتواؤه فعليًا دون التعبير عنه رسميًا"¹⁰.

إن "المحتوى المضممر" محتوى مقول من غير أن يكون مقولا. تختلف "درجة مواراته" وإضماره، أي في علاقته بكلام آخر، بالمسافة التي تفصله عن المحتوى البين. ويكون

الطرف الأول، والذي لا شك يكون منطوقا ويملك دلالة أولية طافية على السطح، منوطا بالطرف الثاني وهو المضمن ما دام أنه كلما ابتعد استدلال ما عن المستوى التعييني اللفظي، قلت حظوظه في امتلاك ركيزة لغوية دالة خاصة وطافية على السطح القولِي.

هذا الذي يتميز به "المحتوى المضمّر" ينطبق على بقية المحتويات مع تفاوت بينها، لأن وحدات المحتوى الصريحة أو الممكنة، الخجولة أم المحققة بدرجات متفاوتة ليست مزودة كلها بدرجة الجلاء نفسها ولا بقوة التفعيل ذاتها. "لأن البنى الدلالية هي مجموعات مشوشة الوضوح"⁽¹¹⁾. إن "المضمّر" مثله مثل "البين-الصريح"، ليس على الدرجة نفسها من الوضوح والخفاء، إذ يقترب من أحد الطرفين حسب الركائز اللغوية وقوانين الخطاب وقرائن الأحوال التي تدعمه في القول. لذلك يبدو جزء من المضمّر وكأنه مصرح به ليسر استخلاصه من القول، بينما تستعصي بعض "المضمّرات" على الفهم إلى درجة الإغلاق. "يتم فك ترميز بعض المحتويات المضمّرة بشكل فوري، فتبدو إن جاز التعبير وكأنها تطفو على سطح القول، ومع ذلك فبغية إبرازها يتعين إدخال عدد معين من المراحل المتوسطة"⁽¹²⁾.

كما أنه في إطار سياقات خاصة، يتغير موضوع القول فيصير ما هو حرفيٌّ بينٌ في الكلام مدعوم بركائز لغوية بينة هامشية، ويتحول "المضمّر" إلى موضوع الكلام الحقيقي. "إن المحتوى المشتق هو الوحيد المقبول في السياق أو السياق الحالي للنص، وما إن يصار إلى اكتشافه حتى يهشم المحتوى الحرفي"⁽¹³⁾.

يمكن أن نحدد المضمّر، بعد هذا، بنفس المبادئ التي حددنا بها البين سابقا. ذلك أن المضمّر والصريح لا يختلفان إلا في درجة هذه المبادئ. للمضمّر كما للصريح ركيزته اللغوية التي يتأسس عليها، والتي قد تكون معجمية أو نحوية أو دلالية، بل وحتى نبرية "ما دامت

متعلقة بالقناة السمعية، ومدمجة بالشبكة الصوتية⁽¹⁴⁾؛ ذلك أن "الوقائع النبرية ذات طابع ألسني لغوي عن جدارة، لأنها تنتمي إلى القول وليس إلى السياق التعبيري الأدائي"⁽¹⁵⁾. لكنها ركيزة ضعيفة مقارنة بركيزة الصريح، إذ إن هذه الركائز لا تلعب إلا دور المساعد إلى جانب ركائز غير لغوية ذات طبيعة معرفية ومنطقية وتواصلية وثقافية؛ مجتمعية وفردية.

أما وضع "المضمر"، وهنا يختلف جذريا مع الصريح، فيتميز بالتنوع والاختلاف، لأنه إما موجود في الخطاب مؤسس لقضاياه مسكوت عنه، متواطئ بشأنه بين المتكلم والمستمع، وهو "الافتراض" أو الافتراضات المسبقة التي لا يمكن إلغاؤها. وإما مفهوم من الخطاب باعتماد كفاية تأويلية تتجاوز ظاهر اللفظ لاستخلاص ضمنياته ومقاصده، وهو "المضمن". وإما معتمد في الانتقال من "المعنى الحرفي الصريح" إلى "المعنى المشتق المقصود" حسب مجموعة من العمليات الاستدلالية الحسابية التي تراعي المقال والمقام وقوانين الخطاب، وهو "الاستدلال".

أما تَكُونُ "المضمر" فيشبهه من حيث المبدأ تكون "الصريح" في الآليات التي ترسي أسس ترميزه واستخراجه، ويختلف عنه في درجة اعتماد تلك الآليات. فإذا كان الصريح يعتمد في ترميزه في الخطاب وفكاه على "الكفاءة اللسانية" كآلية أولى مدعمة بكفايات بلاغية وموسوعية ومنطقية، فإنه في المضمر تتراجع الكفاءة اللسانية إلى الخلف، وتتصدر الكفايات الأخرى عملية التأويل حسب نوعية المضمر.

3.1. أشكال "المضمر".

يمكن الحديث عن نوعين من أشكال تبليغ المحتويات الكلامية؛ الصريحة والمضمرة؛ "ترسيخ مباشر" لإحدى وحدات المحتوى حينما "تملك هذه الأخيرة ركيزة دالة محددة تطفو على سطح القول- سواء أكانت هذه الركيزة بسيطة أو معقدة، معجمية و/ أو نحوية

و/ أو نطقية أو طباعية⁽¹⁶⁾. وهذا الشكل من التبليغ/ الترسّيح لا يطبع المحتويات البيئية فحسب، بل أيضا بعض أنماط المحتويات المضمّرة، من مثل الافتراضات والكلام المنطوق المشتق فضلا عن بعض المضمّنات ذات الركيّزة النبرية أو المعجمية أو النحوية. (نظمية)⁽¹⁷⁾. وهذا النوع من "المضمّر" قريب جدا من "الصريح" بطبيعة الحال، لوجود ما يدل عليه في سطح القول.

ثاني أنماط التبليغ/ الترسّيح هو التبليغ غير المباشر، حيث يؤدي القول المحتوى بصفة غير مباشرة، وكأنه لا ركيّزة له ظاهريا. وهو شكل ثان من إيلاّد "المضمّر" لكن هذه المحتويات المرسخة بشكل غير مباشر "تملك ركيّزة دالة محددة أو أكثر تكون مدرجة في المتتالية التي ترتبط بها هذه الركاّز"⁽¹⁸⁾. وإن كانت هذه الركاّز أقل وأخفى من الركاّز في "الصريح" وعملها من جهة التّدليل لا من جهة الدلالة؛ إنها من الحاضر الغائب، لأنها هي من يؤشّر إلى وجود مضمّنات ومضمّرات في الخطاب، وبالتالي ينطلق منها لفك شفرة "المحتوى المضمّر" وتجاوزها إلى معلومات ذات طبيعة خارج-أسنية لغوية.

1.3.1. المضمّن

يشكل "المضمّن" أحد أشكال عمل "المضمّر" وينتج كما سبق جراء "فعل مشترك بين العوامل الداخلية والخارجية، في حين يضطلع السياق أو السياق الحالي للنص بدور إيجابي هذه المرة في عملية إيلاّده"⁽¹⁹⁾. وينتهي، في غالبه، إلى نمط "الترسيخ غير المباشر"، وهو محتوى يمكن القول بأنه "بعدي" في القول، أي يفهم منه بعد عمليات استدلالية ينجزها المتلقي للوصول إليه؛ عمليات قد تكون قريبة أو بعيدة حسب المسافة الموجودة بين المعنى "الحرفي" والمعنى "المشتق". إنه مسكوت عنه ملامح إليه في التركيب ببعض قرائنه، وهذا المسكوت عنه ليس لفظا/ تركيبا محذوفا، بل هو معنى محذوف، يختلف

باختلاف المؤولين في مقاصدهم. يتحدد، إذن، حسب الاعتبار السابق، بكونه مُعبراً عن قصد المخاطب من القول، والذي ليس له حامل لغوي صريح يؤديه. وتضم طبقة المضمنات كل المعلومات القابلة للنقل عبر قول معين، والتي يبقى تفعيلها خاضعا لبعض خاصيات السياق التعبيري الأدائي⁽²⁰⁾.

يتم اللجوء إلى المضمن حين يكون من الصعوبة تأدية المحتوى المطابق له بشكل بين وواضح، إما لأنه يخالف قوانين اللياقة الاجتماعية والأخلاقية والخطابية، أو أن حقيقته قابلة إلى حد بعيد للنزاع، ومن تم يُحتال على محتواه في القول فيقال بطريقة معينة تجعل "من العسير دحضه، وذلك لأنه من التهور بعض الشيء أن نجتهد في دحض كلام نعجز حقا عن إثبات أنه قيل"⁽²¹⁾. ذلك أن المضمن يمكننا من أن نقول أمرا ما، وأن نتظاهر بأننا لم نقله، ولكننا قد نتهم جرائها بأننا قلنا ما قلناه من دون أن نتعمد قوله في الواقع.

إن الضمني، إذن، هو "قضية يتضمنها التلفظ في سياق ما، وإن لم تكن تلك القضية جزءا أو استلزاما مما قد قيل فعلا"⁽²²⁾. ويستعمل أكثر في الأقوال السياسية أو الإعلامية والتلاعبية بصفة عامة وحتى اليومية، ولكن لا يعني ذلك أنه لا ينسل إلى بقية أشكال التواصل الإنساني. ويُندر الضمني للاكتشاف أكثر منه للرؤية، ينطبع بقوة أكبر في ذهن الشخص الذي يكتشفه. ويسهم هو والمحتوى البين، على تفاوت في ذلك، في فهم "القول" وذلك بتفكيك كل طبقة منه وإعادة تركيب الطبقتين معا. وإذا كان الضمني أحد أشكال عمل اللغة الطبيعية، فإن الإخفاق في إدراكه مدخل إلى اللبس وسوء الفهم. وذلك لصعوبة إدراك حوامله وضبط ركائزه ولطبيعته المتقلبة بين ما هو دلالي وتداولي، وهو ما يجعله موضوعا لحُدس المتلقي وتخميناته وكأنه ينتمي رأسا إلى نظام اللغة.

يتنزل الضمني في إطار علاقة بين محتويين، أحدهما ظاهر تبرزه العلاقات المادية بين مكونات نظام اللغة، والآخر غائب لضعف حوامله أو غيابها الكلي. وإذا كان المحتوى الأول بينا، فإن الثاني يدرك بإنجاز الأول في سياق خاص يحيله دليلا إلى الثاني، وهو ما يعني أن الضمني يعقل بضرب من الاستدلال، لا تختلف شروط استخراج اختلافه جوهريا عن شروط استخراج أي استدلال، وهو أمر تتفاوت فيه الأفهام حسب تفاوت الكفايات. وبالعكس، لا يلجأ المتكلم إلى التضمنين إلا إذا اعتقد بأن مخاطبه عالم بالمعنى الضمني، أو له إمكانية استدلالية تمكنه من الوصول إليه. وذلك ما جعلنا نقول مع أوريكيوني في شأن التأويل عامة وتأويل المضمّر بصفة خاصة: "ثمة تأويلات قريبة من الواقع، لكن لا وجود البتة للحقائق الدلالية المطلقة ... لا يتعدى التأويل كونه تأويلا؛ إذ تستتبع بصورة دائمة عملية استخراج المعنى عددا معيناً من القرارات الذاتية إلى حد ما"⁽²³⁾.

2.3.1. الافتراضات

يكتسي وضع الافتراض أو الافتراض السابق قيمة كبرى داخل الخطاب الإنساني، وذلك لما يتميز به داخل الأقوال الصريحة والمضمرة من مكانة أساسية، وإن لم تشكل موضوع الكلام الحقيقي، إلا أنها توفر له أسسا متينة تلجئ إليها ضرورة تعبيرية تتحدر من مبدأ الاقتصاد اللغوي والجهد التواصلية ثقة في كفاية متلقي القول التأويلية.

تكون الافتراضات مدرجة في المتتاليات الكلامية أسوة بالمحتويات البينة، يعجز كل من المتكلم والمحاوّر عن إنكار وجودها، لأنها أمور "يقصد قولها" من غير أن "يقصد قولها"، مقصودة في القول من غير أن يكون لها حامل وركيزة لغوية فيه، ولا تشكل البتة موضوع القول الحرفي أو المضمن. "يتم نقل الافتراضات، في حال لم تشكل مبدئيا موضوع الخطاب الكلامي الأساسي، عبر القول الذي تكون مدرجة فيه بشكل جوهري لا نزاع فيه.

وينظر لها على أنها بمثابة المقدمات في القياس، يقدمها المتكلم انطلاقاً من ذاكرته، وانطلاقاً مما يتم بناؤه واستنتاجه، وذلك بتطوير خطاطة الفرضيات الموجودة في ذاكرته⁽²⁴⁾.

إذا كانت المحتويات البينة/ المقررة هي ما يشكل من حيث الظاهر موضوع التبادل التفاعلي التواصلية المعلن، وكانت المحتويات المضمرّة المشتقة تشكل حسب القصد موضوع الخطاب الفعلي فإن الافتراضات وجدت كي تؤمن "إطاراً" للخطاب، أي دعائم وأسساً تبني عليها "المحتويات المقررة"، ولذلك نعتبر الافتراض بجميع أشكاله؛ دلاليًا وتداوليًا بمثابة الدعائم الأساس لكل خطاب.

1.1.3.1. خصائص الافتراض

من حيث المبدأ، يختلف وضع الافتراضات اللغوية الألسني عن وضع المحتويات المقررة، بحيث إن الأولى في الافتراض الدلالي تكون مدرجة في اللغة، في حين أن الثانية تدل عليها اللغة في سياق واستعمال معينين "تكون الافتراضات مدرجة في اللغة، ولا يتدخل السياق أو السياق الحالي للنص إلا لإزالة تعددية المعاني المحتملة الوقوع"⁽²⁵⁾. فضلاً عن أن الافتراضات تكون مورّية وخفية أكثر من أي محتوى آخر، عكس "المحتويات المقررة" التي هي موضوع الخطاب. ويمكن القول إن المحتويات المقررة تتأسس في جانب كبير منها على الافتراض؛ ما من قول إلا وتتدخل فيه الافتراضات، فقط، درجة التدخل هي التي تختلف.

ولغياب ركيزة أو حامل لغوي في التفاعل التواصلية نظر إليها على أنها أقل أهمية من حيث الظاهر وأكثر إضماراً، وهو ما يشكل مصدر قوتها، لكنها قابلة للإدراك، وهو ما

يجعلها شكلا من أشكال عمل "المضمّر" بامتياز. وإذا كان المحتوى المقرر البين ينتمي إلى طبقة المحتوى "الصفّر" لشفافيته الدلالية، ووحدة معناه، فإن المحتويات المفترضة "لا تقع كلها في الموضع نفسه على محور الإضمارية، إذ يكون بعضها مبطنا ومموها أكثر من البعض الآخر"⁽²⁶⁾.

تحدد أوريكيوني "الافتراضات بقولها" نصّف في خانة الافتراضات كل المعلومات التي - وإن لم تكن مقررة جهرا (أي تلك التي لا تشكل مبدئيا موضوع الخطاب الكلامي الحقيقي الواجب نقله)، إلا أنها تنتج تلقائيا من صياغة القول التي تكون مدونة فيه بشكل جوهري، بغض النظر عن خصوصية النطاق التعبيري الأدائي"⁽²⁷⁾. إن مصطلح افتراض "يشتمل على كل "علاقات القول التضمينية" طالما تكون بالحد الأدنى مدرجة فيه بشكل مستقر وثابت "أي أن تكون علاقات تضمينية ضرورية"⁽²⁸⁾.

ويمكن حسب استقرائنا لخصائصها، أن نميز فيها بين نوعين اثنين، سبق وأن أشرنا إليهما؛ الافتراضات الدلالية التي تحملها اللغة، وتكون على شاكلة حقائق معروفة سلفا ومقبولة من قبل المرسل إليه كالمستمدة من المعرفة الموسوعية المشتركة للمتخاطبين، أو من "البداهيات" التي من المفروض التسليم بها، ويتشاركها مجموع الأفراد المنتمين لجماعة اجتماعية واحدة. أو من الأفكار/ الآراء/ التصورات/ الرؤى/ والقيم الشائعة والمنتشرة التي لا تخفى على أحد من المنتمين لذات الجماعة. وغالبا ما يتسم هذا النوع بغياب السياق، والحاجة إليه للتأسيس لتواصل فعال. "إن قائل الافتراض هو في آن المرجع الجماعي والشخص الفردي"⁽²⁹⁾.

أما النوع الثاني، فيمكن تسميته بالافتراضات التداولية، وهي افتراضات مرتبطة بالسياق وأحوال المتفاعلين، وتفعيلها إنتاجا وتأييلا رهين بسياق معين من مثل مراعاة

الشروط الحالية والخطابية للمتخاطبين أثناء صياغة مقاصد الأقوال، لأن هذه الافتراضات حول خصائص القائل والمستمع وأحوالهما وظروف التخاطب هي ما يؤسس لكل المقاصد التعبيرية. "نطلق اسم افتراضات تداولية تواصلية على كل المعلومات التي ينقلها القول والتي تتعلق بـ"شروط النجاح" (وبنوع خاص بشروطه التمهيدية) التي يجب استيفائها بغية تمكين فعل الكلام الذي يدعي القول إنجازه من النجاح على صعيد تأثيره غير المباشر"⁽³⁰⁾.

توازي مكانة الافتراضات التداولية التواصلية بالنسبة إلى القيم الكلامية المنطوقة مكانة الافتراضات الدلالية بالنسبة إلى المحتويات الجميلية (proposition). وهي "تشاطر كل الخصائص التي تتحلّى بها الافتراضات الدلالية إلا أنها تنفرد بميزة أنها تكون قابلة للدحض"⁽³¹⁾. لأنها أولاً سياقية لا تفعل إلا في بعض الظروف التعبيرية الأدائية الخاصة، وكل ما ينتمي للسياق يمكن الانقلاب عليه وادعاء أنه لم يؤخذ بالاعتبار أثناء ترميز القول، عكس الدلالية التي قلنا عنها سابقاً بأنها بمثابة المقدمات المسكوت عنها في القياس، لا تقبل الحذف المطلق، وإلا اختل الكلام واتهم بالقصور. وهكذا فالافتراض بنوعيه، وحدة من وحدات المحتوى التي "ينبغي أن تكون صحيحة بالضرورة كي يكتسب القول الذي ينطوي عليها إحدى قيم الحقيقة"⁽³²⁾. لكنها تبقى مع ذلك غير إخبارية من حيث المبدأ.

أما عن الخصائص النوعية "للافتراضات" في علاقتها بالقول والمقصد من القول وعلاقة الباث/ بالمستمع المتلقي فيمكن تحديدها في أنها؛ تشكل بالنسبة إلى الخطاب نوعاً من أنواع قواعد البناء التي تبني عليها المحتويات المقررة. وتؤمن تماسك الخطاب وانسجامه الداخلي، كما تكون منطقة من "التوافق" بين المتكلمين المتفاعلين.

2.3.1. الاستدلال

لا يخلو أي فعل معرفي إنساني من آلية الاستدلال، بدءا بالمعرفة التي تعتمد على الحس، إلى أرقى أشكال المعرفة تجريدا، وذلك لكون الإنسان كائنا استدلاليا بامتياز. شكّل عقله وفق خوارزميات تتيح له التنقل بين الأشياء وربط بعضها ببعض لما بينها من تشابه أو علاقات. ويتحقق عبر القياس باعتباره "آلية استدلالية أساسية من آليات الذهن البشري، تقوم بالربط بين شيئين على أساس جملة من الخصائص المشتركة بينهما للوصول إلى استنتاج ما"⁽³³⁾. كما يتحقق في آليات أخرى تحتكم إلى مبادئ عقلية منطقية واعتقادية عرفية.

إذا كان الاستدلال في مجال المنطق والتقنية والعلوم الصلبة بصفة خاصة استدلالا علميا صوريا، يركز على جملة من الخصائص التي يقتضيها النظر العلمي الصارم؛ من قبيل ضبط المقدمات وتصحيح النتائج وتفعيل مبادئ النظر الصحيح أثناء فعل الاستدلال، فإنه في الخطاب الطبيعي يسلك "ما هو أوسع وأغنى من بنيات البرهان الضيقة، كأن يعتمد "المحاور" في بناء النص الصور الاستدلالية مجتمعة إلى مضامينها أوثق اجتماع، وكأن يطوي الكثير من المقدمات والنتائج ... وكل سبيل يكون هذا وصفه، فهو سبيل احتجاجي لا برهاني، يقيد فيه المقام التراكيب ويرجح فيه العمل على النظر"⁽³⁴⁾.

إن الاستدلال في المنطق، إذن، ينشد علاقة صدقية بين القضايا والواقع الذي تصفه، وهو ما لا يمكن تحقيقه في المجال الإنساني لأن له منطلقا خاصا به، يكون من غير المجدي أن نحكم فيه آليات المنطق الصوري، إذ بذلك سنفرغه من قيمته ونؤدي إلى تجفيفه وتفقيره من جميع المعطيات التي تضمن له صفة الإنسانية والتفاعل الاجتماعيين. "يتجاوز الاستدلال بهذا المعنى النطاق الضيق للمنطق الصوري حيث

تخضع الآليات الاستدلالية إلى ترميز أشد صرامة من ذلك الذي ينظم استخراج الاستدلالات "الطبيعية"⁽³⁵⁾.

إذا كان الاستدلال، بالشكل السابق، يحضر في الخطاب الطبيعي، إنتاجاً وتأييلاً، فإن "عمليات الاستدلال التي تدخل في عمليات الفهم غير منطقية، لأن العنصر البشري قادر على استعمال عدة آليات وتقنيات للاستدلال غير البرهاني"⁽³⁶⁾. لكن الاستدلال بهذا المعنى ليس له شكل واحد في جميع الأقوال، ذلك أن الأقوال في انبائها على الاستدلال أو دفعها المخاطب لتفعيل آليات الاستدلال لديه، تسلك سبيلين اثنين، مع ما بينهما من تفاوت في الدرجات، سبيل الأقوال الصريحة، وسبيل الأقوال المضمرة.

إذا كانت الأولى بإخراجها وفق المعيار الطبيعي لقوانين الخطاب والتداول، وتحتاج أثناء الترميز وبعده إلى تفعيل كفاية تأويلية تتصدر فيها الكفاية اللغوية الألسنية الصدارة، فإن النوع الثاني المنتهك للمعيار الدلالي والتداولي يحتاج أكثر إلى كفاية استدلالية منطقية [ليس بالمعنى الصارم] تتصدر الكفاية التأويلية. ذلك أنه "كلما انتهك القول، على مستوى محتواه البين، إحدى قوانين الخطاب انتهاكاً فاضحاً، تفعل الاستدلال الضابط له بشكل أقوى"⁽³⁷⁾.

نترك الشكل الأول جانبا، لنهتم بالشكل الثاني الذي يتحقق الاستدلال فيه أكثر. فإذا كانت المقاصد في "القول المضمّر" مقاصد يُرمّزها المتكلم ويكشفها السامع، لا باعتماد الترميز اللغوي فقط، وإنما بالاستعانة بالسياق وقوانين الخطاب، وأحوال المتخاطبين، فإن الآلية الوحيدة للتوفيق بين هذه الأشكال المتباينة من "الركائز" التي تسند إنتاج القول وتأييله هي آلية الاستدلال القائمة على الانتقاء والاستبعاد وربط علاقات وفق ما تقتضيه الركائز والحوامل المعتمدة في القول لاستخلاص الرسالة.

تحدد كاثرين أوريكيوني الاستدلال بقولها: "سنطلق اسم "استدلال" على أي جميلة مضمرة يمكننا استخلاصها من القول واستنتاجها من محتواه الحرفي عبر التوفيق بين معلومات ذات وضع متغير (من داخل القول ومن خارجه)"⁽³⁸⁾. وتعتبره من وجهة نظرها يتصف في مجال المضمر، "بكونه يفضح المحتويات المضمرة بكافة أنواعها"⁽³⁹⁾. يحيل الاستدلال، إذن، على جميع القضايا التي تملأ المسافة الفاصلة بين الدلالة الحرفية والدلالة المقصودة/ المضمن. والتي تحتاج إلى استخلاص وترتيب معينين للوصول إلى "المقصود". ولا يتحصل ذلك إلا بإنشاء استدلال من شأنه أن يعيد القول إلى قوانين نظام الخطاب.

إن جميع الاستدلالات في القول المضمر تبقى ضمنية وتضاف ببساطة إلى الدلالة الحرفية، وهي حصيلة "حساب" معقد أحيانا.. وتبقى بعض الاستدلالات المتصلة مباشرة بالمحتوى الحرفي على شكل مضمنات مثيرة أكثر للريبة، باعتبار أن "الاستدلالات ومهما كانت غير مباشرة، فهي لا تكون أقل جلاء بالضرورة، والعكس بالعكس"⁽⁴⁰⁾. ولا يتساوى الاستدلال مطلقا وترجمته بتعايير بينة⁽⁴¹⁾.

هناك نمطان من الاستدلالات، استدالات مفترضة ضرورية وتكون مستقلة عن مقام الخطاب؛ أي أنها استدالات لا ترتبط بوضع معين، وإنما تنصرف على جميع الأوضاع لأنها استدالات مقالية دلالية⁽⁴²⁾. واستدلالات ممكنة مضمنة يكون تحققها العارض رهن السياق التعبيري الأدائي"⁽⁴³⁾. وهي استدالات خاصة لأنها مرتبطة بالسياق الخاص، ولا تعمم على سياقات أخرى ما يجعلها استدالات مقامية تداولية. لهذا الذي سبق يحتاج المتكلم والمتلقي معا وبنفس المقدار تقريبا إلى كفاية تأويلية تضمن تفاعلا ناجعا بينهما.

إذا كانت الكفاية اللغوية في الاستدلالات الدلالية مضافة إلى الكفاية المنطقية والموسوعية كفيلا بنسج علاقة بين مختلف الاستدلالات للوصول إلى المقصود، فإن الاستدلالات التداولية تراجع فيما الكفاية اللغوية لصالح الموسوعية والبلاغية والمنطقية، باعتبار أن الاستدلالات تقع بنسبة كبيرة خارج ما هو لغوي ملموس. قد تتخذ الاستدلالات التي تسمح لنا الكفاءة المنطقية باستخراجها وضع الافتراض في حال كانت مرتبطة بالضرورة بمحتوى القول أو المضمن في حال تعذر تفعيلها خارج إطار بعض الظروف السياقية الحالية للنص"⁽⁴⁴⁾.

يمتلك كل فرد متكيف مع حياة الجماعة معارف مستبطنة عن العالم، يصار إلى تمثيلها إدراكيا بواسطة "سيناريوهات" أو "مخططات" كما تسميها أعمال علم النفس المعرفي. والتي من شأنها بناء بعض الترقبات بشأن اطراد (أي "منطق") الأفعال البشرية. تخول لنا كفاءتنا الموسوعية وحدها استخراج استدلالات من هذا القبيل وتساندها أحيانا الكفاءة "البلاغية التداولية التواصلية، كما أن الكفاءة الألسنية اللغوية تكون غير ذات جدوى هنا، فوحدها درايتنا بالحقائق "الاجتماعية" ووحدها معرفة من النمط السيكلوجي، هي الكفيلة بتكوين استدلالات تستخلص المضمن"⁽⁴⁵⁾.

ففي خضم عمليات فك الترميز كما في الترميز في أي خطاب تتأزر الكفاءتان الألسنية اللغوية والموسوعية بالتبادل، ونشهد تفاعلا مطردا بين المعلومات الداخلية والخارجية. إلا أنه من وجهة نظر الترميز، يكون الحد الأكبر الضمني الذي يرسي أسس التدليل المنطقي، مدونا في كفاءة المتكلم الموسوعية متخذا شكل "المعلومة المسبقة"⁽⁴⁶⁾. ومنه غالبا تنطلق الاستدلالات.

يختلف الاستدلال من قول إلى قول، إذ إن بعض الاستدلالات تكون واضحة لدرجة أنها تكاد تطفو على سطح القول، والبعض الآخر تكون خفية لحد الإغلاق باعتبار أن المسافة الفاصلة بين المعنى الحرفي والمشتق لا تتحدد بركائز لغوية فحسب. كما تختلف من شخص إلى شخص لطبيعة اختلاف الكفاية التأويلية وما يستصحب ذلك من تفعيل مكوناتها المنطقية والموسوعية واللغوية والخطابية أثناء فعل الفهم، "فمن المؤكد على أي حال أنها كلية الوجود في الخطاب بمختلف أنواعه؛ وأن عددها ناتج أولاً عن واقع أن الشخص الذي يفك الترميز يسعى، كونه يلتمس التوصل إلى تماسك النص الذي ينتجه المرسل، إلى إعادة بناء هذا التماسك من خلال "إضافة" المزيد من الاستدلالات السببية كلما دعت الحاجة"⁽⁴⁷⁾.

إن "الاستدلالات الواضحة الموافقة للأصول والتي تعتمد القياسات الكاملة نادرة جداً في الأقوال المنجزة باللسان "الطبيعي"⁽⁴⁸⁾. وعلى العكس، يطفح هذا الخطاب بالكثير من القياسات الناقصة أو الإضمارية، حيث يتشكل القول مثلاً إما من المقدمة الكبرى المضمرة، أو المقدمة الصغرى المضمرة، أو النتيجة المضمرة. ويتبقى إكمال القياس وبالتالي بناء استدلال كامل الأركان على عاتق المتلقي. ولا يلجأ المتكلم إلى إجراء تغييب بعض عناصر القياس إلا لعلمه بأن المتلقي قادر على ملء هذه الثغرات، أو بمعنى من المعاني يعلم أن الناقص من الاستدلال مسجل في كفاية المتلقي الموسوعية والمنطقية.

2. المضمر والكفاية التأويلية

يخضع الخطاب عامة والخطاب المضمر بصفة خاصة إنتاجاً وتأويلاً لجملة من الآليات، تتفق في طبيعتها لكنها تختلف من حيث طريقة تنظيمها في كلا العمليتين اختلافًا يستجيب لوضعية أطراف التخاطب، وهو ما يجعل عملية التواصل والتفاعل ممكنة بين

المتخاطبين. ففعالية الخطاب أي خطاب تخضع بالكامل لخصائص الإطار التفاعلي للمتخاطبين، ولا سيما لكفاءة المتلقي التأويلية. غير أن هاته الآليات في الخطاب الصريح لا تشتغل بنفس آليات اشتغالها في الخطاب المضمرة وعلى ذات الدرجة، وهذا أمر واضح. فالأول يحمل مضمونه في ظاهره، بينما الثاني يقوم على المراوغة والإيهام الدلالي التداولي، وهو ما يجعله أكثر فعالية من الصياغة البينة أحيانا، إلا أن فيه دائما مجازفة كبرى تتمثل في أننا ما إن نتجنب خطر الوضوح المفرط في البين إلى المضمرة حتى نقع في خطر اللافهم والإلغاز الأعظم منه.

إن عملية تأويل الخطاب على درجة عالية من الصعوبة؛ لأنها تقوم على استدعاء قدرات وكفايات في آن واحد، وعلى قدر كبير من التنوع واللاتجانس، يصعب تحديد عملها وتفاعلها وأنماط تدخلاتها بالدقة البالغة. وإذا كان هذا في الخطاب البين فإنه في الخطاب المضمرة أكثر تعقيدا واستشكالا. ف"أن يؤول المرء قولا ما يعني ببساطة، أن يطبق "كفاءته" المتنوعة على مختلف العناصر الدالة المدرجة في المتتالية، حتى يتمكن من استخراج مدلولات منها"⁽⁴⁹⁾. وهذا ما يفسر اختلاف الناس في مهارات الفهم المرصودة والملاحظة لديهم؛ إذ يتفاوتون في نوع الكفايات التي يتوفرون عليها، كما يتفاوتون في طريقة استدعائها، ويختلفون في طريقة توظيفها لمواجهة الخطابات موضوع التأويل. "لا تعزى هذه التفاوتات في الجدارات التأويلية إلى كفاءة المتكلمين الألسنية واللغوية فحسب، بل أيضا ينبغي نسبتها إلى كفاءاتهم الموسوعية والمنطقية والبلاغية والتداولية التواصلية التي تتدخل بالشراكة لفك ترميز حتى المحتويات البينة، مع أن تدخلها يظهر بشكل أكثر جلاء أثناء فك شيفرة المحتويات المضمرة"⁽⁵⁰⁾.

لكن يمكن القول بأن التفاوتات في الكفاءات لا تتحمل وحدها مسؤولية حالات سوء الفهم والتفاهم الناتجة عما يمكن تسميته "بالحسابات التأويلية"، وهي ما يجريه "المؤول"

من عمليات استدلالية حسابية للانتقال من الخطاب الملفوظ/ المكتوب للوصول للدلالة المقصودة، رغم أنه يتوفر على ذات الكفايات، وهذا راجع بالأساس إلى شيئين اثنين؛ الأول مرتبط بطريقة تنظيمه واستفادته من هذه الكفايات حسب أولوية القول الخطابي في مقابل أولوية كفاية على أخرى. والثاني يرتبط بما يمكن تسميته بـ"الكفاية الإيديولوجية" التي تتحكم في التأويل، جاعلة المؤول يواجه الخطاب بـ"حسن الظن" أو "سوء الظن"، حاملة إياه على تأويل كل خطاب وفق أيديولوجيته الخاصة، ويعني القول، إذ ذاك، "ما يخيل للأشخاص الذين يتلقونه أنه يرمي إلى قوله"⁽⁵¹⁾.

إن المعنى، إذن، بمثابة المحصلة التركيبية بين الدال، بأشكاله وصوره، ومختلف الكفايات التي يتوفر عليها مؤولو هذا القول، ومن ضمنهم قائله، فليس معنى القول، إذن، معطى "بل إنه دالة مؤلفة من قياسين ألا وهما؛ الدال من جهة، والكفاءات التي يتحلّى بها المحاور من جهة أخرى"⁽⁵²⁾. ينطلق المتلقي من فرضيات متعلقة بمشروع المرسل الدلالي التداولي التواصلي ويعيد بالتخمين المسند ببعض الركائز بناء مشروع الترميز، عاكسا عملية الإرسال، لكن هذه العملية تقوم على جملة من القرارات التأويلية التي لا تكون بديهية دائما.

لا يعني ذلك أن تأويل أي خطابٍ خطابٍ فيه نوع من الفوضى غير القابلة للضبط والتقنين وفق مبادئ معينة، بل على العكس تماما، إن عملية التأويل لها جانب دليبي لغوي يتميز، بطبيعته، بنوع من الثبات الذي اكتسب بالوضع الأول أو الثاني، فضلا عن الجانب السياقي بأشكاله المختلفة؛ المقامية والمقالية، الخاصة والعامة، والتي تمارس نوعا من الضغط على الآلة التأويلية، بالإضافة إلى الجانب المعرفي الذي يترجم الكفاية الموسوعية والتصورية والفكرية للمتلقي. هذه الجهات الثلاث "لا تسمح عموما بإعطاء أكثر من حل تأويلي مرض واحد فقط لا غير"⁽⁵³⁾. لأنها تمارس نوعا من تقييد الطاقة

التأويلية وتوجيهها. "فقوام تأويل أي قول مهما يكن، أن ننتقي من محور الدلالات الاستبدالي القابلة لأن تستثمر، تلك التي تبدو مهيأة على أفضل نحو ممكن للتماسك والملاءمة"⁽⁵⁴⁾.

وبخصوص "الخطابات المضمرة" حيث السعي إلى إدراك الدلالة الدقيقة الثابتة خلف التعابير الصريحة البينة، فإن الخطر يتضاعف لأن قضية المضمرة قضية تأويلية في المقام الأول، ومقامه مقام غير مستقر إطلاقاً. وهو ما يجعل له خصوصية تميزه عن أشكال الخطاب الأخرى. فضلاً عن أن المضمرة تتميز قيمه المعنوية بالتبدل والتغير وإمكانية الإبطال وخاصة في المضمن، وهذا ما يجعل فك شيفرته يتأسس "على" حسابات تأويلية" مرببة بدرجات متفاوتة دائماً، كما أنها "لا تفعل حقاً إلا في ظروف معينة لا يسهل دائماً تحديد معالمها"⁽⁵⁵⁾. فما لم نربطه بالسياق المقامي أو المقالي إلا وبمقدور أي كان أن يؤوله بطرق عديدة متنوعة تراعي كلها أصول القواعد اللغوية وضرورات التماسك الدلالي وقواعد الاحتمال المرجعية. لكنه حتماً لن يصل إلى تحديد دلالاته؛ لأنه ارتكب خطأً لما ركز على المستوى المادي الحامل للمحتوى المباشر.

ينتظر من المخاطب في سعيه للوصول إلى المعنى الضمني القيام بعمليات استدلالية، تأخذ بعين الاعتبار المعنى المنصوص عليه في القول مضافاً إليه سياق الحال والسياسات عامة فضلاً عن المعارف الثقافية والتصورية للمؤول والتي لا شك أن بعضها فردي والآخر جماعي، هذا إلى جانب العمليات التفكيكية التشريرية للخطاب؛ لأن البنية اللسانية في تأويل المضمرة مجرد معبر أو ممر يتم المرور منه للوصول إلى المعنى الضمني.

يؤكد هذا أن فهم المضمن الذي هو الغاية النهائية للمضمرة، يتم بـ"الجوء المتلقي، فضلاً عن كفاءته الألسنية اللغوية، إلى كفاءته المنطقية والبلاغية التداولية

التواصلية"⁽⁵⁶⁾. وتعمل هذه الكفاءات بالتأثير المتبادل لدرجة يتعذر فيها تحديد القسم المعني بكل منها بدقة⁽⁵⁷⁾. وهذا لا يعني أن هذه الكفايات محددة في هذا العدد، إذ تبقى اللائحة مفتوحة حسب الحاجة التأويلية.

1.3. الكفاءة اللغوية

تتموقع الكفاية اللسانية في صدارة الكفايات المستدعاة لتأويل الخطابات الطبيعية، إذ لا وجود لوحدة خطابية يمكن الحصول على مضمونها دون تدخل لهاته الكفاية، فهي التي تمكن في إطار عملية التأويل من استخلاص الإخبارات التلفظية الداخلية التي تغطي النص والسياق النصي، "تُعنى الكفاءة الألسنية اللغوية بالعناصر الدالة النصية والسياقية الحالية النصية، فضلا/ عن الهامشية النصية (أو على الأقل النطقية، وتنسب إليها بمقتضى قواعد اللغة التكوينية، بعض المدلولات)"⁽⁵⁸⁾.

إن أي وحدة من وحدات المحتوى؛ صريحة أو مضمرة، إلا وتملك بالضرورة ركيظة لغوية أيا تكن هاته الركيظة؛ معجمية نحوية دلالية تركيبية نبرية. ولذلك فمن المستحيل أن نقع على أقوال خطابية لا يستوجب فك ترميزها تدخل كفاية المتلقي اللغوية. فإذا كان ذلك واضحا في فك ترميز المحتويات الصريحة البينة التي تحمل دلالتها في ركائزها اللغوية، فتدخلها في تأويل المحتويات المضمرة، وإن لم يكن بنفس الدرجة، ثابت بالقطع. "إذ لا تختلف الإجراءات التي تمكننا من استخراج المحتويات المضمرة اختلافا جوهريا عن تلك التي تسمح لنا بتحديد المحتوى البين"⁽⁵⁹⁾. اللهم إلا في الدرجة التي تتدخل بها في فك عملية الترميز في كلا الخطابين. فما دمنا نتعامل مع خطابات مادتها الأساس اللغة في سياق التشكيل والاستعمال فإن الكفاية الألسنية اللغوية، تحتل منطوقيا مركز الصدارة.

"إن أول ما يستتبعه بالضرورة وبصورة دائمة تأويل القول إنما هو الكفاءة الألسنية اللغوية"⁽⁶⁰⁾.

تمكن الكفاية الألسنية المؤول من قواعد ومبادئ نوعية تتيح له إعادة تشكيل المحتوى الذي وضعه المرسل في القول عبر ربط المتتاليات ذات الطابع الدالي بمعانيها الجزئية والكلية، وتجاوز الفوضى التأويلية التي من الممكن أن يوقع فيها تجاهل هذه الكفاية، إن معاني الدوال ليست متعددة ومتنوعة بشكل لا متناه، بل هي محصورة، ومن شأن الكفاية اللغوية معرفة أنها لا تتساوى من حيث درجة قربها من القصد التواصلي.

2.3. الكفاية الموسوعية

تتدخل الكفاية الموسوعية في تأويل جميع الخطاب، واستخلاص جميع المحتويات مضمرة وصريحة، وينطبق عليها ما ينطبق على جميع الكفايات من حيث الأهمية والدرجة التي تستدعى بها في كل خطاب، ولا يمكن للإنسان أن يتأول أي شيء بدونها.

يقصد بها القدرة الفعالة على استدماج معارف المؤول الموسوعية أثناء عملية التأويل بما يتناسب وموضوع التأويل. وسميت موسوعية لأنها تحيل على "خزان رجب يضم معلومات خارجية، تعبيرية أدائية تتناول السياق، أو باعتبارها مجموعة معارف ومعتقدات، ونظام تمثيلات العالم المرجعي وتأويلاته وتقويماته"⁽⁶¹⁾. كما تشمل "مجموعة الوقائع والحقائق والقرائن والقيم التي يفترض المتكلم أن المستمعين إليه يعرفونها حق المعرفة أو أنهم يسلمون بها"⁽⁶²⁾.

3.3. الكفاية المنطقية

تركز الكفاية المنطقية على بناء الاستدلالات وإكمال القياسات وضمان العلاقات القائمة بين عناصر القول والمقول في عملية التأويل؛ إنها تهتم في عملية التأويل بالجانب المنطقي الذي يضيف عليها نوعا من الانسجام والمعقولية والمقبولية.

يؤكد لايكوف أن السواد الأعظم من التديلات المنطقية المنجزة حول العالم "يجري في إطار اللغة الطبيعية. وبموازاة ذلك، تستخدم غالبية استعمالات الكلام الطبيعي تديلا منطقيا ما"⁽⁶³⁾. إنها عمليات تحاكي عمليات بناء الأدلة المنطقية الصورية، لكن بنوع من المرونة والتساهل التي يفتقدها المنطق الصوري. لذلك نجد أن في الخطاب الطبيعي أقيسة ناقصة، ظاهريا، إما بإسقاط إحدى المقدمات والاكتفاء بواحدة مع النتيجة، أو إسقاطهما معا والإبقاء على الاستنتاج أو العكس. وهو ما يوقع في نوع من الإحساس بلا منطقية الخطابات الطبيعية أحيانا وغياب التماسك والانسجام فيها، مما يخلق لبسا في تلقيها خاصة.

إن الخطابات الطبيعية بسكوتهما عن أجزاء القياس وأنواع العلاقات توفر نوعا من المرونة التأويلية، وشكلا مقبولا من أشكال الحجاج، ما دامت لا تبني قضاياها على شاكلة القول البرهاني.

تمثل كل متتالية خطابية تتابعا خطاياا لقضايا معينة، ومعلوم أن القضايا في علاقتها بالواقع الذي تحيل عليه، تقوم على ثنائية الصدق والكذب، النجاح والإخفاق؛ يحيل صدقها على نوع من التطابق مع الواقع عكس الكذب. إنها بعبارة أخرى تسعى إلى قياس درجة تناغم الواقع والقول ومدى خضوع هذا لتنظيم ذلك. وما دام الخطاب الطبيعي يقوم على حذف بعض القضايا التي من المفروض أن تكون متسلسلة في الخطاب وفق

علاقات التماثل، كما في القياس، أو علاقات التجاور والتفاعل وغيرها، فكأنه يحذف أجزاء من الواقع، وهو ما يجعل المتلقي تتشوش لديه الرؤية ويفقد عقله توازنه، ولا يستعيد توازنه إلا بإعادة بناء الخطاب الذي فيه إعادة بناء الواقع، وهذا هو جوهر الكفاية المنطقية. "لا تسلم دائما التدليلات المنطقية "الطبيعية" من الحذف، ويتعذر علينا إرجاع التماسك النصي إلى أصله، إلا من خلال إعادة بناء عدد معين من الجميلات"⁽⁶⁴⁾.

4.3. الكفاية البلاغية

يقصد بالكفاية البلاغية والتداولية "مراعاة قوانين التخاطب والتداول" في إنتاج وتأويل الأقوال الخطابية، وذلك بالمطابقة ما أمكن بين القول وسياق التخاطب وإخراج الأقوال وفق مقاصد المتكلم وأحوال المخاطبين. وقد اهتمت البلاغة قديما والتداولية حديثا بتشقيق المبادئ الخطابية الضابطة للأقوال في مختلف الاستعمالات، ومن أبرز ذلك ما وضع في إطار الخطابة الأرسطية ثم ما توصل إليه كل من أوستين وسورل وغيرهما من المبادئ متوخين من ورائها ضبط استعمال القول/ الفعل.

تلعب المبادئ التداولية دورا مهما في إنتاج الأقوال الخطابية وفق منطق القصديات، كما تلعب نفس الدور في تأويلها، سواء أكانت هذه الأقوال أقوالا صريحة بينة أو مضمرة. غير أن تدخلها في الأخير يكون تدخلا حاسما؛ فما دام المضمرة مثله في ذلك مثل المحسن البياني يقوم على خرق أحد أو بعض "قوانين الخطاب" فإن ما يعيده إلى حضيرة الأقوال المراعية لمبادئ الخطاب هو الكفاية البلاغية التداولية.

خلاصات تركيبية

تنتهي الباحثة الفرنسية أوريكيوني في عملها حول المضمر إلى جملة من الخلاصات نوردها تباعا فيما سيأتي:

- تختلف وتتعدد القيم الكلامية للقول الواحد ما بين حرفية وغير حرفية من جهة، صريحة مضمرة من جهة ثانية، تعيينية تضمينية من جهة ثالثة. هذا الاختلاف والتعدد طرح إشكالية العلاقة بين الصريح والمضمر والحدود بينهما، وهي حدود وصفها بالهلامية والزئبقية.

- التمييز بين القول المضمر والصريح على أساس الركائز اللغوية وغير اللغوية ينبي عليه تصنيفات للمضمر كما للصريح تجعل الأخير في القاعدة لوضوحه المؤسس على الركائز اللسانية حيث تصير قيمته الحرفية بينة وتعيينية في الوقت ذاته. وتجعل المضمر في القمة لخفائه الناشئ عن غياب الركائز اللغوية الكافية وحلول غير اللغوية محلها. وتملاً بينهما أشكال عديدة من الصريح والمضمر حسب تدافع القيم المؤسسة على الركائز الألسنية أو الخارج-ألسنية.

- تأكيد اتفاق الصريح والمضمر في طبيعتهما من حيث أنهما شكلان من أشكال القول، واختلافهما في الوضع هو ما يميزهما، كما يخضعان لنفس شروط التكون تقريبا حيث الاعتماد على كفايات تأويلية، ولكن مع إعادة ترتيبها.

- تعريف "المضمر" بأنه كل ما يمكن أن يعبر عنه قول معين من معلومات يكون تحققها تابعا لخصوصيات السياق التلفظي، أو هو مقول قول موجود بالقوة ولكنه محو ظاهريا. وميزت فيه بين "المضمن" وهو مجموع المحتويات المفهومة من القول بعديا،

ويحيل على القيم المشتقة من القول بتفعيل الكفايات البلاغية والمنطقية والموسوعية ابتداءً واللغوية تالياً. ثم "الافتراضات"، واعتبرتها مقدمات أساسية في كل قول، لكنها ليست ذات طبيعة إخبارية، وبالتالي فهي أكثر إضماراً من كل مضمرة. وتشمل علاقات تضمينية ضرورية، دلالية ترتبط باللغة، وتداولية مرتبطة بالسياق. لكنها وإن لم تكن إخبارية من حيث المبدأ، إلا أنها أساسية في فهم القول. ثم "الاستدلال" وهو آلية تأويلية تحيل على العمليات الحسابية-التأويلية التي يقوم بها المؤول لملء المسافة الفاصلة بين القيمة الأولية الحرفية الظاهرة وبين القيمة غير الحرفية الضمنية للقول بتعيين القضايا المحذوفة. وميزت فيه بين استدلال دلالي لغوي (الروابط والعوامل) واستدلال تداولي سياقي.

- التمييز بين المضمرة والمحسن البياني-رغم خضوعهما لنفس الآليات تقريبا-في كون القيمة الأولية والمعنى التعييني للخطاب خارج المحسن البياني مرتبطان بالتعبير الصريح المعبر عنه في القول والمسند بركائز وحوامل لغوية، بينما يتراجع فيه المحتوى الضمني إلى مرتبة ثانوية. وهو ما نجده يُعكس على مستوى المحسن البياني. أما ما عدا ذلك فقد أكدت أن المحسن البياني يشكل حالة متميزة من عمل المضمرة.

- اقتراح طريقة لتأويل المحسن البياني، ويمكن أن تنصرف على المضمرة بتعديل بسيط-تعتمد إجراء ثلاث عمليات منطقية متتابعة، تبتدئ بوقف القراءة الحرفية وإعطاء الضوء الأخضر لانطلاق آلية الاشتقاق، لأن القراءة الحرفية هنا غير ذات جدوى ما دامت ثانوية في القول. ثم التوجه صوب هذا النمط من المحسنات البيانية لتحديد نوع الخرق وشكل الانحراف. وتوطين المؤول في صنف معين من أصناف "المحسن البياني"، لاختيار الإجراء التأويلي المناسب. ثم البحث عن المعنى المشتق المناسب سياقياً واستخلاصه وذلك باستدماج معارف بلاغية ومنطقية وتداولية في عملية التأويل، وإنجاز

المضمّر في الخطاب؛ قراءة في منظور كاترين كيربرايت أوريكيوني

استدلالات تأخذ بعين الاعتبار المحتوى الصريح المسند ببركاتز لغوية والمحتوى المضمّر المسند بالصريح وبركاتز سياقية وتداولية.

- اقتراح كفاية تأويلية لجميع الأقوال الخطابية؛ صريحة ومضمرة، تتضمن مجموعة من الكفايات الفرعية وتتوزع إلى خمسة على الأقل؛ لغوية وبلاغية وموسوعية ومنطقية وتداولية. وتختلف في شكل استعمالها ودرجة استدعائها باختلاف القول، تتقدم اللغوية في القول الصريح لترجع إلى الخلف في تأويل الأقوال المضمّر أو المحسنات البيانية.

قائمة الإحالات:

¹ Dominique Maingueneau, *Les termes clés de l'analyse du discours*, Éditions du Seuil, lévrier 1996. P : 48

(2) أوريكيوني، كاترين كيربرايت، المضمّر، ص: 31 بتصرف

(3) نفسه، ص: 576

(4) نفسه، ص: 20

(5) نفسه، ص: 572

(6) نفسه، ص: 20

(7) نفسه، ص: 23-24

(8) نفسه، ص: 33

⁹ Dominique Maingueneau, *Les termes clés de l'analyse du discours*, Éditions du Seuil, lévrier 1996.p: 47.

¹⁰ Érick Falardeau. *Compréhension et interprétation : deux composantes complémentaires de la lecture*

Littéraire, Revue des sciences de l'éducation, Volume 29, numéro 3, 2003, p:681

(11) نفسه، ص: 547

(12) نفسه، ص: 548

(13) نفسه، ص: 212

(14) نفسه، ص: 31

(15) نفسه، ص: 31

(16) نفسه، ص: 29

(17) نفسه، ص: 30

(18) نفسه، ص: 33

(19) نفسه، ص: 50

- (20) نفسه، ص: 74
- (21) نفسه، ص: 512
- Gerald Gazdar, Pragmatics: Implicature, Presupposition and Logical Form, Academic Press New York, (22)
1979, p 38
- (23) أوريكيوني، كاترين كيربرايت، المضمير، ص: 545
- (24) عندما تتواصل تتغير 107
- (25) أوريكيوني، كاترين كيربرايت، المضمير، ص: 50
- (26) نفسه، ص: 83
- (27) نفسه، ص: 48
- (28) ينظر: المصدر نفسه، ص: 56
- (29) نفسه، ص: 62
- (30) نفسه، ص: 69
- (31) ينظر المصدر نفسه، ص: 71
- (32) نفسه، ص: 52
- (33) أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، ص: 112، نقلا عن: عشير، عبد السلام، عندما تتواصل تتغير، مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج.
- (34) طه، عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص: 46
- (35) أوريكيوني، كاترين كيربرايت، المضمير، ص: 46
- (36) عشير، عبد السلام، عندما تتواصل تتغير، مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، ص: 110
- (37) أوريكيوني، كاترين كيربرايت، المضمير، ص: 549
- (38) نفسه، ص: 46
- (39) نفسه، ص: 46
- (40) ينظر المصدر نفسه، ص: 548
- (41) نفسه، ص: 618
- (42) يمكن هنا إدراج الروابط والعوامل الحجاجية التي تقوم بتحديد نوعية العلاقة الاستدلالية بين القولين المتواليين، أو القوة الحجاجية لعامل حجاجي.
- (43) أوريكيوني، كاترين كيربرايت، المضمير، ص: 47
- (44) نفسه، ص: 338
- (45) نفسه، ص: 310
- (46) نفسه، ص: 290
- (47) نفسه، ص: 314
- (48) أوريكيوني، كاترين كيربرايت، "كفايات المتكلمين" ضمن كتاب: في التداولية المعاصرة، ص: 88

المضمّر في الخطاب؛ قراءة في منظور كاترين كيربرايت أوريكيوني

- (49) نفسه، ص: 283
- (50) نفسه، ص: 543
- (51) ينظر المصدر نفسه، ص: 556
- (52) نفسه، ص: 556
- (53) نفسه، ص: 492
- (54) نفسه، ص: 542
- (55) نفسه، ص: 75
- (56) نفسه، ص: 80
- (57) ينظر المصدر نفسه، ص: 535
- (58) نفسه، ص: 284-283
- (59) نفسه، ص: 24
- (60) نفسه، ص: 536
- (61) نفسه، ص: 285
- (62) نفسه، ص: 286
- (63) أوريكيوني، كاترين كيربرايت، المضمّر، ص: 291
- (64) نفسه، ص: 298

- المراجع:

- أوريكيوني، كاترين كيبرايت، "كفايات المتكلمين" ضمن كتاب: في التداولية المعاصرة، ترجمة وتعليق: محمد نظيف، أفريقيا الشرق-المغرب، الطبعة الأولى، 2014.
- أوريكيوني، كاترين كيبرايت، المضمرة، ترجمة: ريتا خاطر، المنظمة العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، دجنبر 2008.
- طه، عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي 2000.
- عشير، عبد السلام، عندما نتواصل نتغير، مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، أفريقيا الشرق- المغرب، الطبعة الثانية 2012.
- Dominique Maingueneau, Les termes clés de l'analyse du discours, Éditions du Seuil, février 1996 .
- Érick Falardeau. Compréhension et interprétation : deux composantes complémentaires de la lecture Littéraire, Revue des sciences de l'éducation, Volume 29, numéro 3, 2003,
- Gerald Gazdar, Pragmatics: Implicature, Presupposition and Logical Form, Academic Press New York, 1979